مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

إعداد

الباحث / عماد علي تقريش

قسم السياسة الشرعية - كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر

إشراف

د. محمد زيدي بن عبدالرحمن

قسم السياسة الشرعية - كلية الشريعة

د. عبدالوهاب مهيوبر مREDISAR

قسم السياسة الشرعية - كلية الشريعة

أكاديمية الدراسات الإسلامية - جامعة ملايا

(العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثالث يوليو 2002 م)
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

عماد علي تقريش.
قسم السياسة الشرعية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.
البريد الإلكتروني: emadnegerish@gmail.com

منطوق البحث:
تهدف الورقة البحثية إلى معرفة مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي، وإبراز عوائده، ومعرفة تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الإقليمي، حيث أصبحت مرتكزات التحول الديمقراطي محل اهتمام الباحثين على المستوى العرقي والإقليمي كأقل تقدم، ومرد ذلك إلى طبيعة العملية الانتقالية التي عرفتها ليبيا بخلاف الدول العربية الأخرى، حيث يوجد تركيز على فهم وتحقيق مسار التحول الديمقراطي في ليبيا، وراجع الوعاء المحفزة لعملية التغيير، ومتعدد التداعيات الأمنية التي فرضتها على دول المنطقة من مركب أمني. سلك الباحث المنهج التاريخي والتحليلي لغية متابعة عملية التحول الديمقراطي ومرتكزاته خلال فترة الدراسة، مع تحليل مسار التحول الديمقراطي الليبي من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة، توصلت الدراسة إلى إن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تظل مرحلة بوجود قيادات سياسية كفؤة تبنى الديمقراطي خيار استراتيجيا وتروما وتعود وطنية، وإن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تواجه عوائق وصعوبات نجمتها، دون الجزء بصرها، في ستة تحديات رئيسية هي: الثقافة السياسية الهشة، وضع مؤسسات الدولة، والأوضاع الاقتصادية المتردية، والمعامل الاجتماعي المفرة، وهشاشة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، والتدخل الأجنبي، ولا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى.

الكلمات المفتاحية: مرتكزات - الانتقال - الديمقراطي - ليبيا - عوائق.
Foundations of the Democratic Transition in Libya and Its Obstacles

Emad Ali Naqraish,
Department of Islamic politics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malay.

Email: emadnegerish@gmail.com

Abstract:
The present research paper aims to know the foundations of the Libyan democratic transition, highlight its obstacles, and know the repercussions of the democratic transition in Libya at the regional level. The foundations of democratic transition have attracted the attention of researchers at the Arab and regional levels, at least, and this is due to the nature of the transitional process that Libya has witnessed, unlike other Arab countries. The researcher followed the historical and analytical approach in order to follow up the process of democratic transition and its foundations during the study period, while analyzing the path of Libyan democratic transition in order to reach the study results. The study concluded that the process of democratic transition in Libya remains dependent on the presence of competent
political leaders who adopt democracy as a strategic choice and as a national commitment. The process of democratic transition in Libya faces obstacles and difficulties that we can roughly sum up in six main challenges: the fragile political culture, the weakness of state institutions, the deteriorating economic conditions, the dividing social factors, the fragility of civil society, the failure to agree on the rules of the political process and public policies, and foreign intervention.

*Key Words:* Foundations - Transition - Democratic - Libya - Obstacles.
القدمة

عاشيت بعض الدول العربية إثر أحداث الربيع العربي فوضى لازالت تعاني منها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلى يومنا هذا، ومن جملة هذه الدول دولة ليبيا حيث تعرضت لموجة من التحولات والتغيرات في مختلف الأصعدة منذ أن أزيل النظام السابق -والذي استمر لأكثر من أربعين سنة- بسبب شرارة الاحتجاجات الشعبية ضده، وبسبب تدخل دول الحلف بالطائرات الحربية؛ حتى أدى ذلك إلى قتل معركة القذافي وانهيار حكمه؛ ليبدأ الشعب الليبي منطعاً تاريخياً آخر من القتال الداخلي والصراع الدامى والمملح من خارج حدود جغرافية أرض ليبيا، قصدًا في الاستحواذ على ثروة الشعب الليبي وقارئه السياسي؛ فزاد الأمر غريبة ومعاناة، فقُتل وتلد بمختلف العيش والدخل، غياب فرص العمل، إنهيار مؤسسات الدولة؛ حيث صار لكل طرف من الأطراف المتضاربة رئيساً وحكومته وزراء داخل الدولة الواحدة، وصارت المليشيات والجماعات المتطرفة المدعومة من القوى الإقليمية تت scand المشهد؛ رغبة في السيطرة على مفاصل الدولة وثرواتها خدمة لتلك القوى؛ وهذا يُستدعي منا أن نتعرف على مركبات الانتقال الديمقراطي في ليبيا، والعلائق التي وقفت حجر عثرة أمام طموحات الشعب الليبي وتطلعاته المستقبلية.

المشكلة البحثية:

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب، لكنه أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في استمرارية وتفتقرن النظم الديمقراطية بصورة أكيدة، وذلك
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائدها

بتوفير آلية مناسبة لقيادة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تسريع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية، غير أن مرحلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا عرفت موجات العنف ورفض لأي شكل لإسقاط النظام، فقد أدت الاحتجاجات الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، بل لم يقتصر المشهد الليبي على هذا فحسب؛ فهناك دولة عربية وإسلامية زودت الجماعات المتطرفة بالأسلحة والمال، بل عممت على استقطاب جماعات إرهابية من شتى أقطار الأرض إلى الأراضي الليبية؛ فانحرف مسار الثورة، وصارت مراكز القرار تتجاوزه دول من هنا وهناك؛ مما تربت عنه صراع أقليمي رقم في الاستحواذ والسيطرة على قرار الحكم وثروات الشعب الليبي، وتفاقمت المشكلات على مستوى المجتمع والأسرة الواحدة، وأصبحت الدولة هشة في جميع مجالاتها.(1) وبناء على ما سبق من الباحث دراسته على مجموعة من الأسلاة، وهي تتمثل في الآتي:

 massa biyada loso

1. ما هي مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي؟
2. ما هي عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي؟
3. ما هي تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا؟

(1) الكوت. البشير، القداس في ليبيا، والآليات مكافحته، مجلة الحقوق والمهرات، العدد 2- جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة (2016)، ص 110 – 114.
أهداف الدراسة:

- تتمثل أهداف البحث في الآتي:
  - معرفة مراكز التغيرات الديمقراطية الليبية.
  - إبراز عوائق التغيرات الديمقراطية الليبية.
  - التعرف على تداعيات التزامنات الديمقراطية في ليبيا على المستوى الإقليمي.

أهمية البحث:

تؤكد أهمية الدراسة في تبيان الأسس والركائز والعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطية بالنظر لما تشهده النظم السياسية في بلدان العالم الثالث من تطورات التغيرات نحو الديمقراطية، لذا اقتضت الضرورة إلى البحث بشكل معمق في العوامل المؤثرة وتبيان أهميتها كمرجع يستفاد منه الدارسون لهذا الموضوع المهم.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والذي يبني وصف وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطية، مع الوصول إلى توصيات ونتائج على أساسها يتم وضع المراكز الأساسية من أجل الوصول إلى التحول الليبية.

الحدود الزمنية والمكانية:

فترة البحث تمتد من فترات الربيع العربي في سنة 2011م وحتى آخر التطورات التي تشهدها ليبيا والمنطقة العربية، والتي تضمنت العديد من المؤتمرات والمنح وندوات التي طالت بالإصلاح والديمقراطية وإعطاء دور فعال لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالحدود المكانية فتتمثل في دولة ليبيا.
مصطلحات الدراسة


قل الشيء...


ويقصد بالانتقال التحول من فكر إلى فكر، أو من مذهب إلى مذهب، والتحول من مكان إلى مكان، وانتقال الخدمة هي مرحلة في دورَة حياة خدمة تكنولوجيا معلومات معينة.

الديمقراطية: يقصد بها نظام الحكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب، الذي يمارس سلطاته بشكل مباشر، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشعب بالاعتماد على عملية انتخابية حرة، حيث ترفض

(1) ابن منصور، محمد بن مكرم بن علي، المتوفي ٧٦١، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٣٦٠، ص ٣٣.
(2) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٤٨، ص ٣٣.
(3) محمد طه مصطفى، داخل العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ط ٢، ص ٣٣٤.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وفعاليته

الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركزةً في شخص واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الذاتي، أو الأغلبية (حكم الأقلية) (1)

2. ليبيا: دولة عربية تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقاً والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب، وتعدّ ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في إفريقيا، عاصمة ليبيا هي طرابلس والتي تعد أيضاً أكبر مدن البلاد، وتقع في غرب ليبيا، ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد.

3. عواقب: جمع تكسير، ومفردها عاقب، وهو اسم فاعل من الفعل الرباعي عوق، عاقب عن كذا يعوقه، وإعتقاه أي حسبه وصرفه عنه، وعاقب عن - الشواغل من أحداثه (2) بمعنى أن العواقب هي ما يعوق الفكر والإرادة في الوصول إلى الأشياء.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (حمد، 2018) العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، حيث هدفت للترى على جملة التحديات والإشكاليات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، والمفاهيم وأفاق تطور عملية الانتقال والتحول الديمقراطي وشروطها الرئيسية.

2- دراسة (أبو حجر، 2017) بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ليبيا (دراسة حالية) (3), (4), (5)

(1) زيدان جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، مجلد (14)، العدد (2018), ص 22.

(2) الجوهري، الصحاح، بيروت، لبنان، ط (3) ، 2008، ص 42، مادة عوق.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعواقبه

2002/2003م، وهدفت إلى التعرف على واقع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً والمجتمع الليبي خصوصاً، والوقوف على أهم الإشكاليات التي يثيرها وتحديد العقبات والمعوقات المرتبطة التي تواجهه، والتي توصلت إلى أن تنظيمات المجتمع المدني توجد في معظم العالم - منها عالمنا العربي- هذه التنظيمات من حيث الكم والكيف تختلف باختلاف الظروف البيئية المحيطة التي تتباعد من دولة إلى أخرى ومن منطقة إقليمية إلى أخرى، والالتزام بمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية، وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة تركز على مبادئ المواطنة وسياق القانون وتحقيق العدالة تساهم في خلق بيئة اجتماعية مبنية على شراكية.

3- دراسة (المغيري، الحساوبي 2016م) التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات وآمالات وفرص، والتي هدفت إلى تحليط عملية التحول الديمقراطي، كي تستعين بها في تشخيص التحديات التي تواجه هذه العملية في ليبيا، ثم تعرض مآلات قد يفضي إليها الفشل في إتمامها، والفرص المتاحة للحصول دون فشلها، ونختتم بمحاولة تفسير تأخر الليبين عن جيرانهم في طي صفحتهم الانتقالية، وقد توصلت إلى عوائق التحول الديمقراطي في ليبيا وتأخر إنتقال الديمقراطية إليها.

4- دراسة (بودوة 2016م) التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقابرة تفسيرية، وقد هدفت إلى دراسة التحول الديمقراطي في ليبيا وأثره على الدول المجاورة، فالوضوح أن العملية الانتقالية في ليبيا تعد الحد الأبرز في معالجة السياسة الدولية
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

ومحل اهتمام الباحثين على المستوى العربي والإقليمي كأقل تقدير، ومكرد ذلك لطبيعة العملية الانتقالية التي عرفتها ليبيا بخلاف الدول العربية الأخرى، وتناشد هذه الطبيعة من الأثر المعقد وغير الحاسم بشكل خاص للتدخل الدولي في ليبيا ودوره في إسقاط النظام السابق وفقًا للقرار الأممي 1973.

إجراءات البحث

بعد تحديد مشكلة الدراسة، وأهمية وأهداف الدراسة، والإطلاع على العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، وعرض الدراسات السابقة، ومصطلحات الدراسة، وبعد إبراز ماهية البحث من أجل تحليل موضوع الدراسة، تم استخدام أداة دراسة الحالة في ليبيا، ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة.

هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات، وقد جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوضع الراهن في ليبيا
المطلب الثاني: شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية

المبحث الثاني: عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تخلف الوعي السياسي
المطلب الثاني: الثقافة السياسية لدى المواطنين الليبي
المطلب الثالث: العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا
المطلب الرابع: الأوضاع الاقتصادية المتردية
البحث الثالث: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الوطني
المطلب الثاني: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الإقليمي
المبحث الأول

مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي

من المعروف إن التداول السلمي للسلطة لا يمكن إلا من خلال مرتزقات ومفاعلات، وعند النظر إلى مرتزقات الانتقال الديمقراطي في ليبيا يجد أنها تحتاج إلى وعي الشعب والዝابة السياسية في مقاربة الآراء وصورها في بوتقة خدمة الوطن بما يحفظ له سيادته وثروته وحقوقه؛ وبهذة النظرية تعتبر الأقدر على تفسير عملية التحول الديمقراطي المحلية والبنزء بظام مسارها. غير أن القوى السياسية سلكت أمراً متعددأ أسهمت بشكل كبير في ارتهان القرار السياسي لإملاءات خارجية. (1) وقد قسم الباحث هذا المبحث إلى مطلبين: الوضع الراهن في ليبيا، شرعت مؤسسات المرحلة الانتقالية.

المطلب الأول

الوضع الراهن في ليبيا

المقيات النظرية تظل عاجزة عن تفسير خصوصيات أي تجرية وطنية؛ لأنه يقصد منها وضع إطار عام يندرج تحته أعداد كبيرة من التجارب البشرية، لذا فإنها عرضة لهدر الكثير من التفاصيل المهمة لفهم أي تجرية بينها، ومجمال ما يخص في مثل هذه المقيات النظرية هو وجود صعوبات كافدة تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. ولتختفي الصعوبات يستوجب تحديد طبيعتها.

(1) خالد حنفي، الحسابات المتداخلة لانخراط بعض القوى في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 219 ص 142 - 143.
والمبحث عن الأسباب التي أورثتها، لأن طبي الصفحة الانتقالية يحتاج إلى تمظهر رسمي لتخليط بعض صعوبات التحول الديمقراطي. (1) بينما تتضارب المؤشرات في تحديد ما سوَّف تؤول إلى المراحل الانتقالية، لا شك في أن ليبيا تحتاج إلى قطع مراحل طويلة حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوِه حكم القذافي؛ لأن تركته لم تقتصر على انتهاء ناصٍ حقوق الإنسان وجرائم الحرب وإهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية، بل كان نادرًا ما يتم إنشاء نظام جديد للقيم حتى اكتماله؛ لأنه يظل دائمًا خاضعًا للانحدار والفسر إلى الوراء، ولا يكتسب التغيير على الإطلاق؛ لأنه لا يتم على خط مستقيم، بل يمشي طريًق مليء بالتناقضات، والتمزقات والآلام من الواضح أن تغيير نظام القيم في ليبيا له أسعار باهظة الثمن لا تقل عن دمار وชอบ، وقد بدأ الليبين في دفعها بالفعل.

ولدى عمليات الانتقال الديمقراطي في ليبيا عوائق وصعوبات مجملة في سنة تحديات رئيسية، دون الجزم بحصرها، وهي: الثقافة السياسية الهشة، ضعف مؤسسات الدولة والأوضاع الاقتصادية المتطرِبة، ضعف العوامل الاجتماعية المفرقة، هشاشة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، التدخل الأجنبي (2).

(1) محمد صالح، سيناريوهات الدور العسكري في مواجهات الجماعات المسلحة داخل ليبيا، ط. 2013، ص. 22.

(2) خالد حنفي، الجوهر الفطق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الابحاث للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 188، السنة 2012، ص. 112-118.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعواقبه

و فيما يهم كل تحد بطريقة ونصبه في إعادة عملية التحول المرجوة، قد تتضاعف التحديات مجتمعة في ترجيح احتمالات نسفها بالكامل. ولعلنا بالنظر إلى العوائق بوصفها تحديات نضرة رؤية تفاوقية مقتضاها ليس هناك ما يحول دون قدرة الليبيين على تخطي هذه العوائق عبر مجابهة التحديات المفروضة. ومن ثم فإن المواقف التي اتخذتها بعض الشرائح في اتجاه تعزيز الدولة المدنية أدّت إلى نجاح التجربة الانتخابية أربع مرات متتالية، مما تؤكد بأن الشعب الليبي يراه على الحلول السلمية، رغم انتشار السلاح، ويفضل الخيارات الديمقراطية، رغم حداثة العهد بها.

وبعد ثورة فبراير، في حال قصر الفترة المنقضية، ومستحقات التحول، و حداثة التجربة الديمقراطية، دون اتخاذ خطوات مهمة نحو الإصلاح الذي من شأنه رفع هذا الوعي انفتحت كل الأبواب وكل النوافذ، واندفعت الرؤى السياسية والأيديولوجيات الفكرية في بيئة لم تحتضن ثقافة الحوار، وقيم التسامح، وقبول الرأي الآخر؛ مما تسبب بالعنف والصراع بين الأطراف بقوة السلاح حتى أصبح العنف وسيلة لفرض التوجيهات والرغبات، بل لم يكتفوا بهذا فحسب، حتى وصل الأمر إلا أن يتهم بعضهم ببعض في الخيانة والخروج عن الإسلام. وأصبحت هذه اللغة إيدولوجية في وجه كل موقف مخالف. بطريقة الحال، لا يمكن تكوين السوسي السياسي بطريقة تدعيم القيم الديمقراطية في مثل هذا الظروف وفي مثل هذه البيئة.

وكيفي أن ندلل على فساد المنظومة القيمة الأساسية في الوعي السياسي المحلي لدى الليبيين هو طاعتهم لبعض التوجيهات السياسية كما رصدت في المسح الشامل لأراء الليبيين في القيم؛ لأن الطاعة تعتبر قيمة سكونية، وتحت
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائدها

على الأنصاع للسلطة والمثل، في حال يعده التقليد والانصاع تخلي عن المسؤولية وفعالة للمبادرة، مما يعني أن الطاعة تحظى بأهمية كبيرة في منظومة الليبيين القيمية، وغالبهم سعي في غرسها في نفوس أبنائهم، وهذا الانصاع ليس له وجود في بعض الدول راسخة الديمقراطية، حيث يمثل في الولايات المتحدة 22.8% وفي ألمانيا 33.3% وفي السويد، و10.1%. مع العلم أن اعتبار طاعة الحاكم خاصية مهمة للديمقراطية ناجم عن تنبيئة سياسية هشة، نتجت ثقافة توفر الانصاع لمن تولى الحكم، بلا مراعاة إتقانه لعمله.

وبالنسبة للمشاركة الفعلية في العملية السياسية فـ 92.9% من السويديين، 90.8% من الأمريكي الذين قد وقعوا عريضة، بينما هذا ينطبق فقط على 21.5% من الليبيين. وفي مشاركات التظاهرات السلمية، فقد بلغت النسبة 23.2% في السويد، و18.5% في الولايات المتحدة، وانخفاض إلى 9.9% في ليبيا. أما بالنسبة للمشاركة في الإضرابات فقد بلغت المعدلات 20.9% في ليبيا، فيما ارتفعت إلى 19.1% في الولايات المتحدة 72.5% في السويد.

وقد أتضح تفسير هذا التفاوت في النسب أن البلدان راسخة الديمقراطية تمثل ثقافة المشاركة التي تغرس في المواطن الإحساس بقدرتة على التأثير في العملية السياسية، بينما لا يزال المواطن في بلدان الربيع العربي تحت هيمنة ثقافة الشعور بعدم قدرته على التأثير على العملية السياسية ولا فائدة من مشاركته فيها.

(1) رفعت سعيد، الثورات العربية: محاولات الانتشار وعوامل الاحتشاط، مجلة شؤون عربية، العدد 156، السنة 2013، ص.37.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعواقبه

تظل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا رهينة الكفاءة السياسية التي تتبني الديمقراطية خياراً استراتيجياً وتحفيداً وطنياً. غير أن المتأمل في دور القيادة السياسية الليبية يأتي بعد ثورة فبراير. ولا شك في عدم كفاءتهما في هذا الصدد.

وبالمثلة للمجلس الانتقالي تحديداً، عبرت "هيومان رايتس وتش" عن فقدها من ضعف درجة الشفافية، لعدم عالم الشعب بما يدور في أركان هذا المجلس، بل كانوا يتوجهون من سيطرة وتنفذ أصحاب فتات محددة أو توجه معين. وعلى المستوى التشريعي، نجد غياب واقعي في التحديد للمؤسسات، أدى إلى التداخل في الاختصاصات وجدل مستمر مع المكتب التنفيذي.

مع أن الميزانيات ضخمة مخصصة إلا أن المجال التشريعي والحكومات المتآتالية قد فشلت في وضع حلول فعالة لتجاوز أزمة الاقتصاد الوطني، وبناء جيش وطني. وهذا ما أثر تأثيراً سلباً على ثقة المواطنين في مؤسسات الفترة الانتقالية وقادتها السياسيين.

وتؤثر درجة الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على مدى قبولها والإحساس بشرعيتها، وتشكل من ثم مؤشراً حاسماً على جودة أدائها. وقد تبين من "المسح الديموغرافي الشامل" انخفاض درجة ثقة الليبين، مقارنة مع نظائرها عند شعوب أخرى، في المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) والمؤسسة الأمنية (الشرطة) والمحاكم (السلاسة القضائية) والبرلمان (السلطة التشريعية) والحكومة المركزية في العاصمة (السلطة التنفيذية).

أما انقسام الليبيين في هذا الصدد فقد يكون استجابة لطبيعة التحديات الليبية.

فمن جهة، تعكس عدم الثقة في المؤسسة العسكرية النظرة السلبية لحركة الفاتح 1691م وطبيعة الحكم العسكري الذي هيمن على البلاد وأدى إلى تخلفها سياسياً
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

واقتصادياً واجتماعياً، إلى جانب أن الكتائب الأمنية المحسوبة على القوات المسلحة الليبية وقفت مع النظام السابق حتى النهاية (1).

وبمن جهة أخرى، يمكن إرجاع موقف الواثقين في المؤسسة العسكرية إلى انشقاق عدد كبير من ضباط وجنود القوات المسلحة مبكراً، ورغبة الموطن الليبي في وجود مؤسسة عسكرية قوية في خضم فوضى السلاح السائدة. وبطبيعة الحال، لا يتعين موضع ثقة الليبين، وحال الانفتاح الأمني كما ذكرنا، في قدرة المؤسسة العسكرية الفعلية على فرض سيطرتها واستعادة هيبة الدولة.

المطلب الثاني
شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية

ليس في وسع أي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلاً ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية. والشرعية مفهوم يصعب تحديده وقياسه، خصوصاً في المجتمعات التنظيمية، غير أنه يمكن فهمه بصورة أفضل إذا ما جُزِّى إلى ثلاثة مكونات:

1. الشرعية الجغرافية:

وعني إن الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حـدوتـها الإقليمية أو لا يعارضونها إلا عبر الوسائل الدستورية. إذا لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي للدولة فسوف تتعرض العمليات السياسية الديمقراطية للتهديد، وفي الحالات المتطرفة قد يأخذ التهديد شكل حركات انفصالية. وعندما

(1) أيمن شباتة، التدخل الخارجي في ليبيا. الدوافع والتداعيات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: رابط 3339 https://pharostudies.com/?p=3339

الجمعية العامة للشريعة والقانون -- جامعة الأزهر -- فرع أسبوع الخمسين والثلاثون الإصدار الثالث -- يوليو 2013 -- الجزء الأول

783
لا تتوفر للجماعات وسائل ديمقراطية لتحقيق الانفصال، فمن غير المحتمل أن يلتزموا بالعوامل الديمقراطية، ويصبح العنف أمراً محتملاً تقريباً.
وفي ليبيا، ظهرت دعاوى إرهابية متطرفة ترفض فكرة الدولة، بل ترفض عملية التحول الديمقراطي بمجملها. وبسبب عمليات التهميش التي مارستها النظام السابق، واستمرارها بعد ثورة فبراير، ظهرت دعاوى انفصالية، وإن اتخذت من الدعوة إلى نظام فيدرالي ذريعة لتمرير مقاصدها. وفي الحالين، ثمة تشكيك صريح أو مضمر في شرعية الإطار الجغرافي للدولة والهوية الوطنية المشتركة (1).

۲. الشرعية الدستورية:
وتشير إلى القبول العام للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها. ويمثل تأسيس القواعد الدستورية أحد أصعب جوانب عملية الديمقراطية لأن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح المتنوعة والمتناحرة، وكل مجموعة تسعى لمعرفة كيفية تأثير الترتيبات الدستورية الجديدة على مصالحها وضمان حماية هذه المصالح. ونظرًا لتسعي الجماعات المختلفة إلى التأثير على شكل الدستور وقواعده، فإن المفاوضات والمساهمات عادة ما تكون صعبة وشاقة (2).

(1) كـم سعيد، دوافع توزيع التمثيل المنتزق الأجانب في الأمة الليبية، https://futureuae.com/ar- AE/Mainpage/Item/524
(2) إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص. ۷۵.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

في ليبيا، هناك استقراضات واضحة حول شكل ونظام الحكم. وبحسب آخر استطلاع أجراء مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي، بلغت نسبة من يفضلون النظام الرئاسي (44.1%)، يليه النظام المختلط (30.5%)، فيما يلحق النظام البرلماني (18.6%). (9%) قائمة الرغبات. في المقابل، يعتقد أن 59% أن نظام الازمكورية الإدارية هو الأفضل بالنسبة لليبيا، و28.8% يفضلون النظام المركزي، فيما أعرب 10% عن تفضيلهم للفيدرالية (1) إلا أنه بسبب الفوضى الأمنية في البلاد، وسيطرة الميليشيات والجماعات الخارجية على القانون، لا يستبعد أن كل خاسر في قضيته، بحسب نتيجة الاستفتاء المقبل، سيشكو في شرعية الهيئة المنوطة بالهيئة. مهمة صياغة مشروعه، أو نزاهة الاستفتاء، وله أن يتخذ أي ذريعة أخرى لمنع الترتيبات الدستورية من التأثير على مصالحه.

2. الشرعية السياسية:

وتشير إلى المدى الذي يعتبر المواطنين وفقه أن لدى السلطات القائمة الحق في تولي السلطة. ويمكن إقرار أن الحكومة يتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقًا القواعد والترتبات الدستورية والمؤسسية.

غير أننا لا ندعم وجود من يشكو في أحقية نظام الحكم القائم في المرحلة الانتقالية في تولي السلطة لمجرد أن حزبه أو عشيرته أو ميلشياته لم يرض على توليه إياها في زمن الاضطرابات الأمنية لا تكفي تفضيلات الناخبين لتحديد

(1) إبراهيم، حسنب توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص. 95.
القائمين على إدارة الدولة، وحين تكسر بعض التيارات السياسية عبر صناديق الاقتراع، قد تتجه إلى صناديق الذخيرة لتذود بها عن مصالحها.

وقد بلغ هذا النوع من التشكيك في الشرعية ذروته حين رفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب، بما أفضى إليه ذلك من قيام سلطتين على الأرض، واندلاع اشتباكات مسلحة عنيفة، وعلى هذا النحو، يستبين لنا أن مسألة الشرعية، بمختلف تجلياتها، قد تهدد بإجهاد عملية التحول الديمقراطي، بل بدخول البلاد في نفق قد يؤدي بها إلى الانضمام إلى قائمة الدول الفاشلة.(1)

(1) أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة "، ترجمة د. عامر الكيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط. ٥، ٢٠١٣، ص، ٥٥٦.
البحث الثاني
عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي

بينما تتضاد المؤشرات في تحديد ما سوف تؤول إليه المراحل الانتقالية، فلا شك في أن ليبيا تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساواة النظم السابقة، ذلك إن تركتها لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان، أو إهاد الأصول الطبيعية والمالية الوطنية، بل طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي.

ولا جدال في أن إرساء نظام قيمي جديد نادرًا ما يكتمل جميع أركانه، فهو يبقى دائماً قابلاً للتراعج، والسير إلى الخلف، والتدويل لا يكتسب نهائياً، إذ أنه لا يجري على خط واحد، ومن أهم المعوقات التي تعرقل الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما سيذكره الباحث في المطالب الأربعة التي اشتمل عليها هذا البحث، وهي كالتالي: تخلف الوعي السياسي، الثقافة السياسية لدى المواطنين الليبييون، العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا، الأوضاع الاقتصادية المتدردة.

الطلب الأول
تخلف الوعي السياسي

أسوأ عيب يمكن أن يصيب التنظيم السياسي هو الفشل في جعل المعرفة المحددة الأساسية لوعي الأفراد والجماعات، لأن الوعي المؤسس ما أقر علمياً على تبويع التصورات من الوعي القائم على الخرافات والخداع، مثل الوعي المنفتح على الإدراك. الثقافات الأخرى أكثر قدرة على تبويع الأفكار من الوعي

(1) مصطفى عمر التبر، أسئلة الحديثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، لبنان، منتدي المعارف، 2013، ص-ص: 110-112

787
المؤكّرات والتمحوّر حول الذات. تخيرنا تجارب التاريخ وقواعد المنطق أن الحاجة إلى التغيير والقدرة على تحقيقه مرتبطة بعاملين: عامل موضوعي يتمثل في الاجتماع السياسي يصل إلى حدود الأزمة، وانقطاع التواصل بين الأطراف. النظام السياسي والجماعي. وعامل ذاتي يتمثل بإدخال الجماهير لقيمّتها الحقيقية كمؤثرين في استقرار أو تغيير النظام. ما لم يتتوفر العامل الأخير، وإذا كان العامل الأول متاحًا، تظل الحاجة إلى التغيير قائمة، ولكن بدون القدرة على القيام بذلك، وهذا ما يفسر حالة الجموع السياسي التي عاشتها الوطن العربي منذ فجر استقلال البلاد العربية إلى عام 2011م رغم توافر العامل الموضوعي، وذلك بسبب غياب العامل الذاتي، الذي كان يتبلور ببطء، مما جعل المراقبين ينظرون إلى إمكانية توافر شيء من الشك وعدم اليقين، ومن ثم لم يستطع أي منهم الثبوت بما حدث قبل حدوثه. (1)

وبعد مصطلح الثورة من المصطلحات القديمة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ. ويستعمل هذا المصطلح لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب، وعلى الحضارة الإنسانية، إلا أن الاستعمال الأكثر رواجا له يذهب للتحولات الجذرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، نتيجة حراك شعبي واسع. (2)


(2) محمد عيّد حتّاملي، ثورة العرب “الربع العربي”. القاهرة: المكتبة الوطنية، 2012، ص.55.

788
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوانقه

لكن تغيير رأس النظام لا يعني حدوث ثورة؛ لأن الثورة لا تتخلص ولا تأخذ معناها الحقيقي إلا إذا حققت الأهداف التي قامت من أجلها. كما أن الثورة ليست مجرد خروج الناس للشارع لتهتف وترفع الشعارات أو ت>x3 ودمر مؤسسات السلطة، إنها هي عملية مركبة ومتعددة الأبعاد، وخروج الناس إلى الشارع أحد شروطها أو قبيل اشتغالها، ولكن ليست الثورة كذلك، فإن جميع الثورات تمر بمرحلتين: مرحلة الهدم التي يتم فيها إسقاط النظام السياسي القائم. (1)  

وهذه مرحلة تنتج فيها كل الثورات تقريبًا. والمرحلة الثانية هي بناء النظام وأوضاع جديدة تتوافق مع أهداف الثورة ومع الوعود التي قطمها الثوار للشعب. وهذه المرحلة الثانية الأكثر صعوبة؛ لأن الثورة في كثير من الأحيان تتعثر في بناء أوضاع جديدة أفضل من سابقتها فيجلس الثوار على أنقاض ما هدموه ويتحولون إلى مستقبل جديد مع استمرارهم بالتفقي بشعارات الثورة. بينما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تزداد سوءًا مما يثير حق الجماهير المتطلعة للتغيير. وعندئذّ تبدأ ثورة على الثورة ويبدأ الناس بالاجتماع والخروج إلى الشارع لمواجهة نظام الثورة بجمع أشد فتكاً من قمع الأنظمة السابقة، وحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتبع الأشد شقة بين الحاكم والجماهير، وعندما تمارس الأوضاع بطرق غير عقلية، لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً، فأمر إن لم يسبق وظيقة مفاجأة للجماهير العربية من بيات شتوى، إنها هو نتاج تراكمات استغرقت ما يربو على أربعة قرون، وتنتمي أول هذه التراكمات في العوامل السياسية، وذلك عندما حدثت فجوة بين الخطاب السياسي والواقع، فما تقدمه التصريحات

(1) محمد عيدى حمامة، "ثورة العرب "الربيع العربي"، المرجع السابق، ص 56.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوانقه

من صورة مشرقة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، جعل هناك أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة وجعل الشباب يgement على الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعتبر عن حالة غضب(1).

أضاف إلى ذلك الحضور المكثف للحزب الحاكم إدارياً، تراقت ذلك مع ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم حيث لم يتمكن الأحزاب من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، أمّا الانتخابات النيابية فقد غابت عنها النزاهة والشفافية، فلم يكن هناك تمثيل حقيقي للمجالس النيابية.(2)

هدفت هذه الثورات إلى تحقيق الديمقراطية القائمة على التعددية والحقوق السياسية والاجتماعية وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان والتعاون السلمي للسلطة وفصل السلطات واستقلال القضاء وبناء الدولة وفق دستور حديث. على الصعيد الاجتماعي، تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد والبطالة والفقر، وترسيخ مفهوم المواطنة والمجتمع المدني.

وعلى صعيد السياسة الخارجية رفض التبعية واستعادة الكرامة الوطنية، والحفاظ على الحقوق والهوية القومية، واستعادة دور الشعوب العربية، وحماية...

(1) حبيب، رفيق، حروب الديمقراطية ومعارك الإصلاح والهيمنة، القاهرة: مطبعة الشروق الدولية، ط 1، 2006، ص. 87.
(2) محمد صور الدين. التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة. سلسلة كتب المستقبل العربي. العدد 391، سبتمبر 2011، ص: ص 11-31
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

ثرواتها القومية، والتصدي للتداخلات والإملاءات الخارجية، ومجابهة التحديات التي يشكلها الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة.(1)

لقد ركز الفكر السياسي الإنساني على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه جميع الفلسفية والمفكرين ابتداء من العصر الإغريقي عندما وصفوه بمصطلح (الفضيلة المدنية) وربطوه مع القيم الديمقراطية، وأشاروا إلى أن أول حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجة الإنسانية إلى الاجتماع وتكوين السلطة عندما اضطر الإنسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية لها إطار سلطوي عبر عهله بالقبيلة والقرية والمدينة والدولة.

وهو ما ذهب إليه مفكرو العقد الاجتماعي عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تناسل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل ضمان الغذاء والأمن. وجددوا بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الأفراد والمعرّف عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه.(2)

ويلاحظ أن النظام السياسي الليبي السابق قد عمل على اتخاذ موقف مغلق تجاه كل رافض ثقافي، ووصمها بالغزو والاغتراب الثقافي؛ مما أدى إلى تخوف من الانتفاض على الثقافات الأخرى؛ فنتج عنه تضيق واضح للمفك. الأفق بشكل عام والأفق السياسي بشكل خاص، وفي هذه الأثناء سيطرت الأيديولوجية على الشخص الذي يسيطر على كل شيء وبتولى نظاماً آمناً يتخذ موقفاً إقتصائياً.

(1) أحمد حمد الغزاني، محطات من تاريخ ليبيا، دار إبداع للنشر والتوزيع، 2012، ص 56.
(2) أحمد حمد الغزاني، محطات من تاريخ ليبيا، المصدر السابق، ص 76.
المطلب الثاني

الثقافة السياسية لدى المواطن الليبي

الثقافة السياسية دورًا مهما في عملية بناء الدولة، حيث تمثل نسقًا متبادلًا بين النظام السياسي والمجتمع، فالنظام السياسي يصوغ المخرجات، والمجتمع يساهم في صياغة المدخلات، وبما أن الثقافة السياسية هي التي تخلق المواطن الصالح المشارك في العملية.

يصنف المجتمع الليبي حتى وقت قريب ضمن المجتمعات القبلية الرعوية غير المستقرة، واستمر على حالة حتى اكتشاف النفط وبدء مرحلة التصدير، وتتعدد مصادر الثقافة السياسية في ليبيا فمنها المؤثرات الجغرافية، والتفاعلات التاريخية والمحددات الحضارية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات السياسية، ليست وليدة موقف معين أو نوعية زمنية قصيرة أو حديث سياسي عابر، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وتراثية ودينية وسياسية واجتماعية وجغرافية، اجتمعت خلال فترات زمنية طويلة من خلال الممارسات التجارية التي مرت بالمجتمع (1).

فإذا أخذنا في الاعتبار عددًا من العوامل الأساسية كالمراجعات الفكرية والدينية للمجتمع، نجد أنه كغيره من المجتمعات العربية يتشابه معها في تأثير الروابط القبلية والدينية والقومية، مع الاختلاف الذي تفرضه صناعة كل مجتمع ومن العوامل الخاصة المؤثرة في الثقافة السياسية الليبية نجد الموقع الجغرافي، فليبيا كدولة ظاهرة حديثة، ولكن كجغرافيا سياسية قديمة جدا فهي

(1) عبد الرحمن خليفة الشاطر، ليبيا: الانتفاضة والتداعيات؛ ط 1، دار الوراق للنشر، 2012، ص 87.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا ووعوشه

معروفة منذ العصر الإغريقي، وأهميتها في موقعها وطول ساحلها البحري وانفتاح الأرض وسهولة التضاريس، واعتبارها نقطة وصل بين مناطقين مختلفتين في الثقافة والقيم والدين والسكان والإنتاج الزراعي والصناعي والتقدم التكنولوجي وغيرها.

وانعكس هذا الوضع الجغرافي على النشاط الاقتصادي الذي أثر بدوره على السياق السياسي في ليبيا. خلق طول الساحل في الشمال وحدود الصحراء في الجنوب نوعين من الخطر والخوف من المجهول بين الليبيين. خلال فترات تاريخية، جاءت المخاطر من الجانبين (الصحراء والبحر)، وخلقت هذه البيئة ثقافة الخدر والخوف من المجهول، وتحالفًا لتشكيل قوة قوية ضد تلك الأخطار، وشكلت ثقافة تعاون. والتحالف مع الآخرين من أجل تحقيق الأمن والقوة، ويجلي هذا الأمر في مراحل الحياة وتشكيل تحالفات داخلية بين القبائل فيما بينها وتعاوناً مع القبائل العربية الأخرى، بالإضافة إلى حقيقة المناخ والبيئة. لها تأثير على الأفراد؛ لذا فإن درجة حرارة الصحراء، ونقص الغذاء، وندرة المياه، وتنوع المناخ، تزرع ثقافة الصبر والتحمل والمشروعة، هذا الواقع فرض نوعًا من التعامل بين السكان لمواجهة تلك الأخطار والمصاعب وآسيا لتكوين تحالفات على مستوى القبيلة أو العشيرة.

(1) درويش، عادل، حكم الشعب للشعب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14621، بتاريخ 09 ديسمبر 2018م، (ص: 18).

(2) إسلام محمد جوبر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول دراسة نظرية مع التطبيق على الحالة الليبية منذ عام 2011، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص 36.
مرتكزات الانتقال démocratique في ليبيا وعوائدها

كما أن الطابع القبلي يعني طابع التحالف بين القوى المجتمعية ضد الأخطار الخارجية. نتج عنه التزام وانتماق في الوحدات الأساسية في المجتمع ابتداء من الأسرة حتى القبيلة كونت قيم الطاعة والامتناع لولي الأمر (1). إن البيئة الصحراوية والتي تغذي معظم ليبيا أثرت على المجتمع بتكوين تجمعات في الإقامة والسفر والترحال فلا يمكن التنقل بسهو فردية إلا نادر، وتلك المجمعات تتسم بالسمع والطاعة الكاملة لشيخ القبائل، وعدم معارضتهم كرس لظهور قيم وإتجاهات الولاء والطاعة والختام لسلطة القبيلة، وتنفيذ ما يصدر دون إبداء الرأي أو المعارض.

المطلب الثالث

العوائق الأمنية للانتقال démocratique في ليبيا

ارتكت مفهوم الأمن الوطني لليبيا خلال فترة النظام السابق على أمن النظام، إذ تأسس على المحافظة على النظام السياسي وسبل تعزيزه وتقويته. وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم، نذكر منها تجليد المؤسسة العسكرية وحلها، وتشكيل قوات بديلة تحمي النظام، واعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى على المصادر التقليدية، كالقرابة والولاء الأيديولوجي. وبوجه عام، يمكن القول إن الثورة أطاحت بنظام أمني فشل في

(1) خالد، مساوئ، تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة، مجلة الرافدين، 2014م، ص727.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

استيغااب مفهوم الأمن الإنساني، فهو أمن نظام وليس أمن وطن ولا أمن مواطن كما يستخدم الوسائل القهرية أكثر من استخدامه الوسائل السلمية(1).

والأمور بعد الثورة لم تتحسن بأي شكل، بل ساءت من أوجه عديدة، والليبيون يعبرون عن قلقهم بسبب الأوضاع الأمنية بأكثر من أسلوب. أكثر من ثلث الليبيين يطالبون بمنع الانضمام إلى القطارات المسلحة في شكل مجموعات منظمة، ويعمل التشكيكات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة، ويمنع تدخل القوات المسلحة في الحياة السياسية(2).

كما أن الأوضاع الأمنية في البلاد ليست مستقرة بما يكفي لسير عملية الديمقراطية. الحال أنها ليست مستقرة لسير الحياة نفسها، فحين يتزعم الأمن تتفاوت ثقة المواطنين في كل شيء. رأس المال لا يرعاه شيء قدر ما يرعاه غياب الأمن، وفي غياب الأمن لا سبيل لقيام دولية المؤسسات، ولا لإعمال أحكام الدستور الذي يؤمن لقيامها. أما القيم فحظوا في غياب الأمن ليس وافرا، فحين يكون هاجس المرء الحفاظ على حياته، لن يكون هناك متسع في ضميره للتراحم، أو التسامح أو التكافل أو الإيثار أو الإنصاف(3).

(1) زردوامي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر 2012 - 2013، ص 54.

(2) علي عبداللطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، مجلة سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث، السنة 2013، ص 22.

(3) علاء الدين زردوامي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013، ص 78.
ولא شك أن من أهم معوقات الانتقال الديمقراطي في ليبيا تلك الصراعات بين المؤسسات الحكومية في ليبيا تمثل مبرر لزيادة التهديدات الإرهابية، على النحو الذي وقعت على أساسه تفجيرات اللجنة الانتخابية. فبدون هذا الصراع الداخلي، لن يكون للجيش فرصة للوجود في ليبيا. إذ يمكن النزاع المسلحة بين القوات التابعة للمجلس الرئاسي من جهة والقوات المنتشرة للقائد العسكري خليفة حفتر من جهة أخرى، فرصة ذهبية لبقاء التنظيم على الأرض الليبي، ولو لم يتمكن من الاستحواذ عليها، ويحافظ على قدرته على تنفيذ الهجمات الإرهابية في منطقة الهلال النفطي، ومنطقة الوسطى حول الجفرة، وكذلك في جنوب ليبيا، ناهيك عن الخلايا النائمة في أجزاء أخرى من البلاد، بما فيها المنطقة الغربية. كما انتشرت الجماعات المسلحة المتطرفة في غرب وشرق ليبيا، بما في ذلك الجماعات المسلحة المتطرفة التي لها علاقات وثيقة مع القاعدة ومجموعات السلفية المدخلية. (1)

أدى النزاع المسلح المستمر بين مختلف الجماعات العسكرية وشبه العسكرية في سياق صراعها على السلطة إلى شلل السلطات التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى تقويض المصالحة الوطنية، وعرقلة التقدم الذي أحرزته جلسات المصالحة المحلية في ليبيا والمدعومة من الأمم المتحدة. لجنة الحوار السياسي وتأثيرها السلبي على الحياة اليومية للمواطنين، وتوافر الخدمات العامة، حيث لا تزال المؤسسات الليبية غير قادرة على ممارسة مهامها، ومنها مجلس

(1) علاء الدين زدومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، المرجع السابق، ص 54.
النواب، ومجلس الدولة، ومجلس الرئاسة، ومجلس النواب، ومجلس الدولة،
nظام القضاي والموضوعات الأمنية (1).

بالإضافة لما سبق فإن الجهات الفاعلة الخارجية كان لها دور ومساهمة في
عدم استقرار ليبيا من خلال دعم الجماعات المسلحة في غرب وشرق ليبيا، بما
في ذلك الجماعات المسلحة المتطرفة. وهذا الدعم يشكل انتهاكًا خطيرًا للحظر
المفروض على الأسلحة: وهو خرق لا يزال بؤرتين من قبل لجنة خبراء مجلس
الأمن.

علاوة على أن القتال بين المجموعات المسلحة المرتبطة بالمجلس الرئاسي
والجيش الوطني الليبي في الشرق يعرقل بشكل مباشر أي تحقيق للعملية
الانتخابية، ويطرح سؤال: كيف يمكن ضمان عدم تدخل الجماعات المسلحة خلال
العملية الانتخابية؟ وفي هذا الصدد تخشى منظمات المجتمع المدني المسجلة التي
تتواجد ضمن إطار قانوني مفيد لعملها، التدخل المرجح للمجموعات المسلحة في
العملية الانتخابية من خلال منع المنظمات من القيام بدورها في مراقبة مراحل
العملية الانتخابية (2).

تشهد عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا جمود شديد بسبب الفشل في
إحراز أي تقدم على الصعيد الوطني والدولي فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني
الليبي. فمنذ انتفاضة 2011م، لم تضع السلطات التشريعية الليبية المتعاقبة

(1) علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة 2011)،
؛ أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس 2016، ص 167.
(2) محمد محسن أبو النور، العلاقات الليبية مع دول الجوار (2011-2014)؛ ص 240، عدد الحدود
والأمن والسياسة، مجلة رؤية تركيا، العدد الثالث، السنة 2014، ص 57-72.
استراتيجيات وطنية أو خطط وضوحية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية الوطنية. وبدأ من ذلك، عززت قوانين ومراسيم من المجلس الانتقالي مثل قانون 2012/38 وقرار 7/2012 وقرار 134/2012 من جهة، ومؤتمرات الأمن الوطني العام ومجلس النواب من جهة أخرى إنشاء هيئات أمنية مواجهة لا تسيطر عليها الدولة.


وأعطت المؤسسات الليبية المتعاقبة هياكل أمنية موازية مثل اللجنة الأمنية العليا للدفاع عن ليبيا، وغرفة ثوار ليبيا، والحرس الوطني، والتحالف المسلح لفجر ليبيا، وعملية الكرامة، ومناصب سيادية في وزارة الدفاع وزودة الداخلية.

كما حدث سابقًا حفتر، الذي كان قائد المجموعة شبه العسكرية "عملية الكرامة"، وقود الآن الجيش الوطني الليبي. كما تستفيد هذه المجموعات من أموال طائلة من خزينة الدولة، بينما تستمر في العمل بالاسم فقط في مؤسسات أمن الدولة.

(1) علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية، مرجع سابق، ص. 98.
(2) محمد مصباح شعبان الجندي، التدخل الدولي الإنساني ودوره في عملية التحول الديمقراطي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلطات، جامعة الحسن الأول. 2016 - 2017، ص. 198.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

ولاتزال هذه الجماعات المسلحة، التي لا تخضع بشكل كامل لمؤسسات الدولة، ترتبط بانظام العديد من الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، بالإضافة إلى قوانين العفو، مثل قانون رقم ٣٥ لعام ٢٠١٢م الصادر من المجلس الانتقالي، والقانون رقم ٨ الصادر من مجلس النواب في ٢٠١٥م.

وأما من حيث عمليات القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاحتجاز التعسفي والجرائم التي تصل لجرائم الحرب ترتبط في ظل الإفلات الثامن من العقاب، وعلى المجلس الرئاسي ومجلس النواب التوقف عن تكرار هذه الأخطؤ المميتة. (١) في حين أن المجلس الرئاسي لا يزال ضعيفاً ومنقسماً وغير قادر على اتخاذ أي خطوات حقيقية فيما يتعلق بعملية التحقيق في القطاعات الأمنية الليبية، على النحو المنصوص عليه في المادتين ٣٤ و ٣٥ والملحق السادس لاتفاقية السلام الليبية. ولم ينظم المجلس الرئاسي الترتيبات لوقف إطلاق النار وانسحاب الجماعات المسلحة من المدن، كما أنها لم تحدد قواعد العمل وقواعد الاشتباك للجيش والشرطة في التعامل مع الجماعات المسلحة، والإجراءات التأديبية والجنائية، وتدابير مراقبة تنفيذ وفعالية الترتيبات الأمنية المذكورة أعلاه (٢).

(١) يوسف سالم عبدالعالى مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبنية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١، ص ١٩.

(٢) يوسف سالم عبدالعالى مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبنية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١، ص ٥٤.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

ولعل عدم إعطاء الجهود الدولية الأولوية لعملية تدقيق شفافية لقطاعات الأمن، قد قوض كثيرًا من إصلاح القطاع، فتعاملت دول عظمى مثل إيطاليا بشكل مباشر مع مجموعات مسلحة في الشرق والغرب، مما أدى لفشل في إنشاء مؤسسات أمنية وطنية موحدة.

هذا بالإضافة إلى الدعم الضعيف للمحكمة الجنائية الدولية، والتي بإمكانها أن تلعب دور رئيسي في مواجهة المجموعات المسلحة المهمدة للعملية الانتخابية.

جدير بالذكر أنه في ظل استمرار شلل النظام القضائي الليبي تكون المحكمة الجنائية مختصة بالتحقيق وإصدار أوامر اعتقال بحق مرتزقي الانتهاكات الجسيمة.

وبناء عليه يتعين على المجتمع الدولي - ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - مضاعفة دعمه للمحكمة الجنائية الدولية حتى يكون دورها للمساومة فعالاً.

---

(1) إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسة نظرية مع التطبيق على الحالة الليبية منذ عام 2011، رسالة دكتوراه، جامعات القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020، ص 88.
الطلب الرابع
الأوضاع الاقتصادية المتقدمة

تشكل التنمية الاقتصادية حسب المقاربة الانتقالية دافعةً حاسماً لتحركات النخب المتضمنة صوب صياغة تسويات ديمقراطية، فيما تجمع المقاربات الثلاث على احتمال أن تقوي الأزمات الاقتصادية العملية الديمقراطية برمتها. وفي الحالة الليبية يبدو أن التنمية الاقتصادية ليست عاملًا قادراً بمفرده على تفسير تحرّكات النخب السياسية صوب صياغة تسويات ديمقراطية. غير أن الصراعات المسلحة، سواء كانت من أجل المصالح الاقتصادية أو من أجل فرض توجهات أيديولوجية بعينها، قد تضع البلاد على شفا أزمات اقتصادية تقوّض عملية التحول الديمقراطي المرجوة(1).

- الاقتصاد الريعي والوفرة المالية:

أدى تزايد دخّل الدولة الليبية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات إلى سيطرة الدولة على الثروة الاقتصادية. وكان تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي شاملًا وعميقًا، حيث هُيمنت على القطاعين الصناعي والزراعي وتجارة الجملة والتجزئة، وامتلكت المصارف وشركات التأمين والخدمات الرئيسية الأخرى، فأصبح حوالي 75% من القوى العاملة يعملون في مؤسسات الدولة. وقد أدى احتكار الدولة لعملية جمع الربح وتقديمها للأنشطة التي تسمح ببزوذ الشركات والمنشآت التنافسية المملوكة للقطاع الخاص إلى سعي المواطنين إلى القيام بأنشطة ربحية غير منتجة. وعندما بدأت الدولة في تبني إصلاحات

(1) علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة 2011) أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس 2016، ص 37.
الاقتصادية في أواخر الثمانينيات، بدا واضحاً تأثير هذه الأوضاع على إستراتيجية الحرية الاقتصادية.

وبحسب توفر الدخل النفطي، تمتعت الدولة الليبية بدرجة عالية من الاستقلالية أدت إلى التأثير على عملية بناء وتوسع الدولة في ليبيا. فبعكس الأنظمة التقليدية لإنفاق دول الرعاية الاجتماعية ذات القدرات المنتجة والاستثمارية، أظهرت الدخل النفطي في ليبيا إلى خلق بيئة سياسية كبيرة تتميز بالإدارة التوزيعية، فيما ظلت قدراتها التنظيمية والاستخراجية عند الحد الأدنى. وللأسف، فإن هذه القدرة ذات أهمية بالنسبة للدولة الليبية، والحال أن معظم طروحات وسياسات الدولة الليبية كانت قابلة للتحقق دون الحاجة إلى تطوير أو تمكين أو تعزيز المؤسسات البيروقراطية الأفقية المميزة للدولة الحديثة.

ولأن الاقتصاد الليبي ربعي بامتياز من واقع اعتماده شبه المطلق على إيرادات النفط في تمول أوجه الإنفاق وفي توفير فرص العمل، فإن ملامح الربع تبدو واضحة جليًا على أراؤه ويؤدي الليبين تجاه الأسئلة التي تضمنها المسح شامل لأرائهم في القيم. ويستدلون من هذا المصطلح أيضًا على تفشي ثقافة تواكليئة.

(1) عادل محمد الشريمي، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبيل المكافحة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، كلية الاقتصاد، المجلد الأول، العدد الثاني، السنة 2018، ص. 56-95.
(2) عائشة خليفة، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبيل المكافحة، المراجع السابق، ص. 90.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

ترسخت عبر رذح طويل من الزمن، تتمثل في اعتبار الوظيفة العامة حضن الأمن، وتنافر مع قيم الإبداع والابتكار والمخاطر التي تسم العاملين في مجال المبادرة الفردية، حيث لا تحظى قيم مثل الاستقلالية والادخار والمثابرة إلا باهتمام أقلية من الليبيين (1).

- الفساد المالي والإداري وسوء إدارة الموارد الاقتصادية

شرعت ليبيا منذ أوائل التسعينيات في إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي، وفي التحول التدريجي من نظام تسيطر فيه الدولة سيطرة شبه كاملة على النشاط الاقتصادي إلى نظام يسمح تدريجياً للقطاع الخاص بالقيام بدور مهم في النظام الاقتصادي. وقد بدأت تلك التغييرات بصورة بطيئة ومرتدة، ثم اكتسبت زخماً قوياً في بداية الألفية الثالثة، خاصة بعد حل أزمة لوكربي ورفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا وتحسين علاقاتها مع البلدان الغربية (2).

وكان من الضروري، نتيجة لتغير توجهات السياسات الاقتصادية أن تبرز مشاكل تتعلق بقدرة الدولة على إدارة عملية التحول وتوجيهها على المستوى الكلي، والسيطرة على الفساد المالي والإداري المصاحب لعمليات التحول. وهذا يعني أن نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا استدعت تطوير القدرات المؤسسية للدولة وتعزيز دورها في ضبط هذه العمليات وتنظيمها، إلى جانب

(1) تيسير إبراهيم فدحي: التدخل الدولي الإنساني (دراسة حالة ليبيا 2011)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزه، 2013، ص78.
(2) محمد الشيخ. التدخل الإنساني للأمم المتحدة - ليبيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، 2015، ص38.
ال🙌مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائدها.

تأسس مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة للسيطرة على الفساد المالي والإداري.(1)

غير أن الدولة عجزت عن هذه السيطرة لأسباب أهمها: تداخل الاختصاصات والمسؤوليات وتضاربها بين المستويات السياسية والإدارية المختلفة وضمن كل مستوى منها.(2)

الي جانب غياب التوازن بين المسؤوليات المنسدة إلى المستويات السياسة والإدارية وبين السلطة الممنوحة لها لضمان أدائها لمسؤولياتها وفرض قراراتها، حيث هناك مسؤوليات لا تصاحبها سلطات متكافئة معها، وسلطات لا تصلحها مسؤوليات محددة.

(1) محمد الشيخ. التدخل الإنساني للأمم المتحدة - ليبيا نموذجًا، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة الحسن الثاني، 2015، ص.89.

المبحث الثالث

تدعيمات التحول الديمقراطية في ليبيا

ما من عملية الديمقراطية في أي دولة ما إلا وتشويها بعض التدعيمات على مستوى حدودها الجغرافية، وعلى مستوى تحدياتها الأمنية والدولية، وقد قام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وهما: تدعيمات التحول الديمقراطية في ليبيا على المستوى الوطني، تدعيمات التحول الديمقراطية في ليبيا على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول

تدعيمات التحول الديمقراطية في ليبيا على المستوى الوطني

لعبت الاعتبارات الأمنية دورًا رئيسيًا في تحديد أفضل نهج أمني للمجتمع الدولي لمعالجة الوضع في ليبيا(1)، حيث تقوم جهود دول الجوار على افتراض أن استمرار الفوضى داخل ليبيا سيؤثر بشكل مباشر على مستقبل ليبيا، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهديد أمن حدود الدول المختلفة. ويتراوح ذلك التهديدات الاقتصادية والسياسية للدول العربية مثل تعلق صادرات الغاز إيطاليا نحو أسبوع بسبب المواجهة مع إيطاليا. مجمع مليته للنفط والغاز، غرب طرابلس، في مارس 2013، حيث ينطلق جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية من كيفية تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، خاصة في ظل ما يسمى بجمع الأمن الإقليمي، باري بوزان و. ويفر الأمن ظاهرة مترابطة لأن الأمن عقلاني، ومن المستحيل فهم الأمن القومي لدولة معينة بصرف النظر عن الاعتماد المتبادل،

(1) مروزي عثمان، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية، مجلة الفكر (كلية الحقوق والعلوم السياسية -بيكرمة)، العدد 10، 14، 2014، ص. 90.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

بما في ذلك الأمن. يتم إلغاء قفل المشكلات الأمنية بطريقة تجعلها مترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية أو حلها بشكل فردي. وهذا من شأنه أن يسمح للدول بتبني سياسة أمنية مشتركة لتجنب انتشار أصدام الأمن ويشير مجمع الأمن الإقليمي إلى درجة عالية من الترابط الأمني (التأثير والضعف) بين الوحدات التي يتكون منها المجمع، وترتبط الدول أو الوحدات الأخرى ارتباطًا وثيقًا بما يكفي لتكون واثقة من أن التفاعلات التي تحدث على المستوى الإقليمي لا يمكن التعبير عنها على أعلى مستوى يعتبر مستوى الدولة منفصلًا عن بعضها البعض بمعنى التفاعل مع الأمن الإقليمي، ويجلي هذا الترابط في تأثير المحاور على التهديدات أو التهديدات. نفوذها وسيطرتها على وراء الدولة لأراضيها أو أطراف العنف ضدها والاستمرارية. يمكن معالجة تأثير التحول الديمقراطي في ليبيا على الجيران الإقليميين كمكوّن أمني واحد، لا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى، لأن آثار الانتقال لا يمكن فهمها على أنها عزلة عن الجيران، وتخلق معضلات أمنية، وتشكل تحديات حقيقية للسياسة. الأمن القومي والدولي(1).}

(1) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، السنة 2015، ص. 135.
الملبوس الثاني

تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الإقليمي

يمكن معالجة تأثير التحول الديمقراطي في ليبيا على الجيران الإقليميين كم обучения واحد، ولا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال وiroprاستها بمعزل عن البلدان الأخرى؛ لأن آثار الانتقال لا يمكن فهمها على أنها عزلة عن الجيران، وتخلق معضلات أمنية، وتشكل تحديات حقيقية للسياسة التحديات الأمنية الوطنية والدولية، وخاصة في

1. انتشار السلاح الليبي وآثار التنظيمات الإرهابية المسلحة: تواجه إعادة إعمار الدولة الليبية سلسلة من التعقيدات الأمنية، فالمسلحة مبعثرة بأعداد كبيرة، وبالتالي يصبح المخاوف المتبقية مورداً هاماً للجماعات المسلحة، حيث تظهر الجماعات المسلحة لتحمل أيديولوجية "الجهاد" حيث انتشرت معظمها في عملية إسقاط النظام، لكنها ابتعدت بعد ذلك مسارات مختلفة، فيما اندمج بعضهم في المجموعة التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد. هيئة الأركان العامة وآخرون يقفون العملية الديمقراطية برمتها ويمضكون الانتخابات ويظلون مسلحين وهو ما يمس كل مؤسسات الدولة.

2. اللاجئون الليبيون والمهاجرين غير الشرعيين: تعتبر قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية من التحديات الأمنية التي تعاني منها الدول.

(1) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 43، السنة 2015، ص.59.
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده.

هذه المساحة الجغرافية أو الجيوسياسية التي تربط البلدان، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشكل تهديداً مباشرًا لدول الشمال والجنوب، ويجادل باري بوزان في كتابه "حروب الثقافة 96 الباردة" بأن قضايا الهجرة والهجرة ستصبح أكبر عقبة أمام تنمية الغرب، الأمر الذي يتطلب إقامة حوار أوروبي مع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي لـ إيجاد حل لمشكلة الهجرة.

3. تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة: الدافع الأكبر لـ صياغة مبدأ مسؤولية الحماية في النزاعات المسلحة هو عدم كفاية استجابة المجتمع الدولي لأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي حدثت في الصومال ورواندا وكوسوفو في القرن الماضي، وظهور الخلافات ذات الصلة. حول شرعية التدخل الإنساني.

يتضح مما سبق، في خضم التداعيات والتحديات الأمنية التي يشهدها جيران ليبيا الإقليميون، يتطلب الوضع تضافر الجهود من قبل المجتمع المحلي والإقليمي والدولي لإيجاد نهج وطني واع لإدارة الأزمات. لا يهم ما إذا كان يتم الحفاظ على السلام في نزاع معين أو حتى يتم السعي إلى السلام الذي يحل الأزمة من خلال الجهود الدبلوماسية والتفاوضية. بدلاً من ذلك، يجب إحلال السلام وتوطيده بين أطراف النزاع حتى لا تظهر مشاكلة الفلاحين الرئيسية، حيث تتجاوز هذه المشكلة عملية التحول الديمقراطي وتتجاوزها باعتبارها تهديداً لأمن واستقرار الشعب.
الخامسة

وبعد رحلة مقتطعة عن مركزيات الانتقال الديمقراطي الليبي وعوائمه بدون الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج جوهريـة وتوصيات مهمة، وهي تتمثل في الآتي:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

١. إن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تظل مرهونة بوجود قيادات سياسية كفؤة تتبني الديمقراطية خياراً استراتيجياً والتنزام والعهد وتعهدًا وطنياً، وتؤثر درجة الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على مدى قبولها والإحساس بشرعيتها، وتتشكل من ثم مؤشرًا حاسمًا على جودة أدائها.

٢. تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا عوائق وصعوبات نجمتها في ستة تحديات رئيسية هي: الثقافة السياسية الشائعة، وضع مؤسسات الدولة، والأوضاع الاقتصادية المتردية، والعوامل الاجتماعية المفرقة، وتشاذّة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، والتدخل الأجنبي.

٣. من أهم معوقات الانتقال الديمقراطي في ليبيا تلك الصراعات بين المؤسسات الحكومية في ليبيا تمثل مبرر لمزيد من الهجمات الإرهابية، على النحو الذي وقعت على أساسه تفجيرات اللجنة الانتخابية، كما إن تخلف الوعي السياسي من العوائق التي أثرت على عملية التحول الديمقراطي.

٤. للثقافة السياسية دورًا مهمًا في عملية بناء الدولة، حيث تمثل نسقاً متبلاً بين النظام السياسي والمجتمع، فالنظام السياسي يصوغ المخرجات، والمجتمع...
يساهم في صياغة المدخلات، وبما أن الثقافة السياسية هي التي تخلق المواطنين الصالح المشارك في العملية.

5. الاختبارات الأمنية لها دور رئيسي في تحديد أفضل نهج أمني للمجتمع الدولي لمعالجة الوضع في ليبيا، حيث تقوم جهود دول الجوار على افتراض أن استمرار الفوضى داخل ليبيا سيؤثر بشكل مباشر على مستقبل الدول؛ مما قد يؤدي إلى تهدد الأمن لحدود الدول المختلفة.

6. ولا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى، لأن آثار الانتقال لا يمكن فهمها على أنها عزلة عن الجيران، وتخليق مضاعفات أمنية، وتشكل تحديات حقيقية للسياسة التحديات الأمنية الوطنية والدولية، وخاصة في ظل انتشار السلاح الليبي وأنشطة التنظيمات الإرهابية المسلحة، ولاجئون الليبيون والمهاجرين غير الشرعيين، وتكلفة التدخل الخارجي في المنطقة.

وجبات توصيات الدراسة بناء على النتائج تتمثل في:

1. ضرورة الاهتمام بوعي مستوى التعليم والوعي السياسي في ليبيا.

2. ضرورة تطوير القدرات المؤسسية للدولة وتعزيز دورها في ضبط هذه العمليات الاقتصادية وتنظيمها، بجانب تأسيس مستوى عال من الشفافية والمساءلة للسيطرة على الفساد المالي والإداري.

3. ضرورة بناء جيش قوي من أجل فرض الأمن على المستوى الداخلي والخارجي، بجانب وجود الثقافة السياسية؛ لما لها من دور مهم في عملية بناء الدولة.

4. العمل على حل مشكلة المهاجرين مع السعي نحو فرض الأمن وبناء جيش قوي يساهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار.
المراجع والتصادر

1- إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013

2- إبراهيم، حسين توثيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013

3- إبراهيم، حسين، محمد بن مكرم بن علي، المتوفي، 1176 هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 3-4، 1415 هـ

4- أحمد حمد الفزاني، محطات من تاريخ ليبيا، دار إبداع للنشر والتوزيع، 2012

5- إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسة نظرية مع التطبيق على الحالة الليبية منذ عام 2011، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020

6- إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسة نظرية مع التطبيق على الحالة الليبية منذ عام 2011، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020

7- أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة "، ترجمة د. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 55، 2013م

8- أيمن شبانة، التدخل الخارجي في ليبيا: الدوافع والتداخلات، مركز فارورس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: رابط https://pharostudies.com/?p=3339
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعزاية

10- الجوهري، الصحاح، بيروت، لبنان، ط3، 2008
11- حبيب، رفيق، حروب الديمقراطية ومعارك الإصلاح والهيمنة، القاهرة: مطبعة الشروق الدولية، ط1، 2001
12- خالد حنفي، الجوار القلق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الازهر للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 188، السنة 2012
13- خالد حنفي، الحسابات المتداخلة لانخراط بعض القوى في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 219
14- خالد، مساوئ، تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة، مجلة الرافدين، 2014
15- درويش، عادل، حكم الشعب للشعب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 96 2018
16- رفعت سعيد، الثورات العربية: محاولات الانتشار وعوامل الاحباط، مجلة شنون عربية، العدد 156، السنة 2013
17- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
الجزائر 2012 - 2013
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

1- زياد جهاد حمدي العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، مجلد (1)، العدد (14)، 2018

2- عادل محمد الشريحي، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسائل المكافحة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، كلية الاقتصاد، المجلد الأول، العدد الثاني، السنة 2018

3- عبد الرحمن خليفة الشاطر، ليبيا: الانتفاضة والتداعيات، دار الوراق للنشر، 2012

4- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيبر بسكر، 2013

5- علي عبد الله عربي، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، مجلة سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث، السنة 2013

6- علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة 2011)؛ أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس 2016

7- علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة 2011)؛ أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس 2016

8- كرم سعيد، دوافع توزيع المرتزقة الأجانب في الأزمة الليبية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: رابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/524
مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائده

26- الكوت، البشير، الفساد في ليبيا وآليات مكافحته، مجلة الحقوق والборيات، العدد 2- جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الحقوق والبحريات في الأنظمة المقارنة (2016)

27- محمد الشيخ، التدخل الإنساني للأمم المتحدة - ليبيا، نموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، 2015

28- محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى العلوم السياسية، 2005، ط 2

29- محمد عبد الحكيم، ثورة العرب "الرباع العربي". القاهرة: المكتبة الوطنية، 2012

30- محسن أبو النور، العلاقات الليبية مع دول الجوار (2011-2014)، صراع الحدود والأمن والسياسة، مجلة رؤية تركية، العدد الثالث، السنة 2014

31- محمد مصباح شعبان الجندي، التدخل الدولي الإنساني ودوره في عملية التحول الديمقراطي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول. 2016-2017

32- محمد نور الدين، التحرر من السلطة والديمقراطية المعلقة، سلسلة كتاب المستقبلي العربي، العدد 291 سبتمبر 2011

33- محمد صالح، سيناريوهات الدور العسكري في مواجهات الجماعات المسلحة داخل ليبيا، ط 1، 2013
مركزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعواقبه

34- مرزوقي عمر، حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤتمرات الدولية"، مجلة المفكر (كلية الحقوق و العلوم السياسية - بسكرة) العدد 10، 2014

35- مصطفى عمر التبر، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، لبنان، منتدى المعارف، 2013.

36- يوسف سالم عبدالعال، مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2021.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>770</td>
<td>الدقتمة</td>
</tr>
<tr>
<td>778</td>
<td>المبحث الأول: مركزات الانتقال الدموغرافي الليبي، وفيه مطلب:</td>
</tr>
<tr>
<td>778</td>
<td>المطلب الأول: الوضع الراهن في ليبيا.</td>
</tr>
<tr>
<td>783</td>
<td>المطلب الثاني: شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية.</td>
</tr>
<tr>
<td>787</td>
<td>المبحث الثاني: عوائق الانتقال دموغرافي الليبي، وفيه أربعة مطلب</td>
</tr>
<tr>
<td>787</td>
<td>المطلب الأول: تخلف الوعي السياسي.</td>
</tr>
<tr>
<td>792</td>
<td>المطلب الثاني: الثقافة السياسية لدى المواطنين الليبي.</td>
</tr>
<tr>
<td>794</td>
<td>المطلب الثالث: العوائق الأمنية للانتقال دموغرافي في ليبيا.</td>
</tr>
<tr>
<td>801</td>
<td>المطلب الرابع: الأوضاع الاقتصادية المتزامنة.</td>
</tr>
<tr>
<td>805</td>
<td>المبحث الثالث: تداعيات التحول دموغرافي في ليبيا، وفيه مطلب:</td>
</tr>
<tr>
<td>805</td>
<td>المطلب الأول: تداعيات التحول دموغرافي في ليبيا على المستوى الوطني</td>
</tr>
<tr>
<td>807</td>
<td>المطلب الثاني: تداعيات التحول دموغرافي في ليبيا على المستوى الإقليمي.</td>
</tr>
<tr>
<td>809</td>
<td>الخاتمة</td>
</tr>
<tr>
<td>811</td>
<td>المصادر والمراجع</td>
</tr>
<tr>
<td>816</td>
<td>فهرس الموضوعات</td>
</tr>
</tbody>
</table>